联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura | منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

لجنة مصايد الأسماك

اللجنة الفرعية المختصة بإدارة مصايد الأسماك

الدورة الأولى

15–18 كانون الثاني/يناير 2024

الممارسات الحالية لإدارة مصايد الأسماك مشفوعة باعتبارات خاصة بالنسبة إلى مصايد الأسماك الصغيرة النطاق

الموجز

تسلّط هذه الوثيقة الضوء على أهمية فهم مكوّنات إدارة مصايد الأسماك التي تستلزم مزيدًا من الاهتمام من جانب الأعضاء، وتقترح ضرورة إيجاد نظام أفضل لفهم فعالية إدارة مصايد الأسماك وقياسها، وتشدّد على ضرورة توسيع نطاق الممارسات الحالية لإدارة مصايد الأسماك بشكل صريح لكي تشمل أهدافًا إيكولوجية واجتماعية واقتصادية وتغذوية وأهدافًا تتعلق بالمساواة بين الجنسين والمفاضلات فيما بينها. كما تسلّط الضوء على أهمية فهم ما هي نهج الإدارة وأدواتها الأنسب لمصايد الأسماك البحرية والداخلية الصغيرة النطاق، وتقدم اقتراحات بشأن الظروف التمكينية لتحسين استدامة مصايد الأسماك.

الإجراءات المقترح اتخاذها من جانب اللجنة الفرعية

إنّ اللجنة الفرعية مدعوة إلى القيام بما يلي:

- تبادل المعلومات والخبرات الوطنية في مجالي إعداد وتنفيذ أدوات وعمليات فعالة لإدارة مصايد الأسماك، وخاصة بالنسبة إلى مصايد الأسماك البحرية والداخلية الصغيرة النطاق وفي سياقات البلدان النامية؛
- وتبادل الأمثلة الناجحة والتحديات المتعلقة بالنظر صراحةً في الأهداف الإيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية والتغذوية والأهداف المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والمفاضلات في إدارة مصايد الأسماك، بما يتماشى مع نهج النظام الإيكولوجي لمصايد الأسماك؛

- ومراعاة ضرورة أن تُعِدَّ المنظمة توجيهات لإدارة مصايد الأسماك وحوكمتها، مع الاعتراف صراحةً بالأهداف الإيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية والتغذوية والأهداف المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، مشفوعة باعتبارات خاصة بالنسبة إلى مصايد الأسماك البحرية والداخلية الصغيرة النطاق؛
- وتقديم اقتراحات حول الكيفية التي ينبغي أن تعزز بها المنظمة تنمية القدرات، بما في ذلك الأدوات والعمليات، من أجل إيجاد نظم بيانات ومعلومات فعالة من حيث التكلفة لإرشاد إدارة مصايد الأسماك، ومن أجل تنفيذ نُهج مخصصة لإسداء المشورة في مجال الإدارة، ولا سيما لمصايد الأسماك البحرية والداخلية الصغيرة النطاق؛
- والنظر في ضرورة وضع إطار منتظم لجمع وتحليل تجارب الأعضاء في مجال إدارة مصايد الأسماك بهدف فهم فعالية الإدارة على المستويين العالمي والإقليمي.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

Nicolas Gutierrez
كبير الموظفين المسؤولين عن مصايد الأسماك
البريد الإلكتروني: Nicolas.Gutierrez@fao.org

أولًا– مقدمة

1- إن إدارة مصايد الأسماك أساسية لتحقيق مصايد الأسماك المستدامة. وفي حين أن إدارة مصايد الأسماك نجحت في حالات كثيرة في تحقيق أهداف الاستدامة المنشودة، فإن تحديات كثيرة تتعلق في أغلب الأحيان بضعف القدرات البشرية والمالية والتقنية، ولا سيما في البلدان الأقل نموًا وبالنسبة إلى مصايد الأسماك البحرية والداخلية الصغيرة النطاق، و/أو الافتقار إلى الإرادة السياسية لتعزيز المؤسسات اللازمة لتنفيذ نظم الإدارة على نحو سليم.

2- وغالبًا ما تكون علوم إدارة مصايد الأسماك وتدابير الإدارة المستحدَثة والمنفَّذة في بلدان ذات أوضاع سمكية وإيكولوجية واجتماعية واقتصادية محددة، غير مناسبة للتطبيق في بلدان ذات سياقات اجتماعية وإيكولوجية وثقافية مختلفة. ولذلك، يتعين تكييف تدابير الإدارة ووضعها بما يتناسب مع السياقات الاجتماعية الاقتصادية والثقافية المحلية لمصايد الأسماك التي تُنفذ فيها.

3- وعلى الرغم من التقدم المحرز في تنفيذ نهج النظام الإيكولوجي لمصايد الأسماك، لا تزال إدارة مصايد الأسماك تُطبَّق في الغالب بهدف زيادة الإنتاج (المصيد)، بموازاة الحفاظ على وظيفة النظام الإيكولوجي وهيكله، ولكن في أحيان كثيرة مع إيلاء اعتبارات أقل لأبعاد مصايد الأسماك الاجتماعية أو الاقتصادية أو التغذوية أو المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. ورغم وجود كمٍ كبير من التوجيهات العامة بشأن الممارسات الجيدة ذات الصلة من خلال اتفاقات والتزامات دولية، لا تزال التحديات التي تعترض تنفيذها العملي قائمة.

4- وإن لجنة مصايد الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة (المنظمة)، في دورتها الخامسة والثلاثين، "شدّدت على ضرورة تحسين إدارة مصايد الأسماك استنادًا إلى نهج تحوّطي وقائم على النظام الإيكولوجي، بما في ذلك من خلال تعزيز أواصر التعاون مع المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك وغير ذلك من الأجهزة الإقليمية المعنية بمصايد الأسماك والمجتمع المدني، حسب الاقتضاء، بما يشمل من خلال بناء القدرات وتعزيز الروابط بين صنع القرارات المتعلقة بإدارة مصايد الأسماك وأفضل العلوم المتاحة".

5- وفي ما يتعلق بمصايد الأسماك الصغيرة النطاق، شجّعت لجنة مصايد الأسماك في دورتها الخامسة والثلاثين على تكثيف العمل في مجال استخدام موارد مصايد الأسماك الصغيرة النطاق وإدارتها على نحو مستدام بواسطة نُهج تشاركية (أي الإدارة المشتركة والإدارة المجتمعية)، وأكدت مجددًا على الدور الأساسي الذي بإمكان لجنة فرعية جديدة معنية بإدارة مصايد الأسماك أن تؤديه بالنسبة إلى مصايد الأسماك الصغيرة النطاق المستدامة.

6- ويتطلّب تحسين إدارة مصايد الأسماك فهم ما هي الترتيبات والأدوات والمؤسسات الأنسب لسياق سمكي واجتماعي واقتصادي وثقافي معيّن، فضلًا عن الموارد التقنية والبشرية والمالية الإضافية لتنفيذها ورصدها. وينطبق هذا الأمر بشكل خاص على البلدان الأقل نموًا وعلى مصايد الأسماك البحرية والداخلية الصغيرة النطاق.

ثانيًا– لمحة عامة عن نتائج استبيان مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد في المجالات المتعلقة بإدارة مصايد الأسماك

ألف– النهج

7- وفقًا للمادة 4 من مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة عن المنظمة في عام 1995 (المدونة)، ظلّت أمانة لجنة مصايد الأسماك تقدم النتائج الرئيسية بشأن التقدم المحرز في تنفيذ المدونة استنادًا إلى الردود على الاستبيان من الأعضاء والأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك والمنظمات غير الحكومية لمدة عقدين من الزمن. ويغطي الاستبيان مجموعة واسعة من المسائل المتعلقة بالمدونة والصكوك ذات الصلة، وبعضها محدد و/أو ذو صلة بكيفية تنفيذ إدارة مصايد الأسماك.

8- ومن أجل الحصول على نظرة ثاقبة ذات صلة بشأن كيفية تنفيذ الأعضاء لإدارة مصايد الأسماك، وُضع نهج من خطوتين في تحليل الأقسام ذات الصلة من الردود الواردة على الاستبيانات في عام 2020[1]: (1) تحديد الأسئلة ذات الصلة بإدارة مصايد الأسماك وتجميعها في مواضيع (أي خطط الإدارة، واستراتيجيات الإدارة، والتشريعات، والإنفاذ، والبيانات والبحوث)؛ (2) وتجميع الإجابات لإعداد مؤشرات كمية تشير إلى مدى كثافة الإدارة[2] حسب الموضوع، مع إسناد درجات من صفر (الأقل كثافة) إلى 1 (الأكثر كثافة).[3]

باء– تحليل الردود

9- يمكن الاطلاع على تحليل إحصائي مفصّل للردود على الأسئلة التي تنطوي على سُلّم درجات في الوثيقة COFI:FM/I/2024/Inf.5، على أن تتم قراءتها بالاقتران مع هذه الوثيقة. ويقدّم الشكل 1 موجزًا للنتائج أدناه.

10- وفي ما يتعلق بتشريعات مصايد الأسماك، بما في ذلك الأسئلة المتعلقة بخطط العمل الوطنية لأسماك القرش والطيور البحرية، لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، أو لإدارة طاقة الصيد، ضمن جملة أمور أخرى، بلغ متوسط الدرجات 0.64 (من أصل 1.0)، حيث حصل 40 بالمائة من الأعضاء التي قدمت ردودًا على درجة 0.7 أو أعلى. وارتبطت أدنى الدرجات بالأسئلة المتعلقة بالعزم على وضع خطط عمل وطنية في الحالات التي لم تكن موضوعة فيها بعد.

11- وفي ما يخص خطط الإدارة، بما في ذلك الأسئلة المتعلقة بعدد الخطط ونطاقها، بما يشمل اعتبارات النظام الإيكولوجي، بلغت النتيجة الإجمالية 0.78، مع نيل 70 في المائة من الأعضاء[4] درجة 0.7 أو أعلى. وبالإضافة إلى ذلك، بلغ متوسط نسبة مصايد الأسماك التي لديها خطط إدارة حسب البلد على المستوى العالمي 0.66، مما يشير إلى أنه ربما لا تزال هناك نسبة كبيرة من مصايد الأسماك على المستوى العالمي غير خاضعة للإدارة (34 في المائة من المتوسط العالمي). وبالنسبة إلى مصايد الأسماك الداخلية، لم ترِدْ أي ردود بشأن نسبة مصايد الأسماك ذات خطط إدارة.

12- وبالنسبة إلى استراتيجيات الإدارة، بما في ذلك الأسئلة المرتبطة بتنفيذ تدابير تخفيف الصيد العرضي، واستراتيجيات رصد مصايد الأسماك، أو الحد من مجهود الصيد، أبلغ الأعضاء عن متوسط درجة 0.72، إذ سجل 47 في المائة من الأعضاء درجة 0.7 أو أعلى. وعلى الرغم من التباينات الإقليمية، فإن أدوات أو عمليات الإدارة الأكثر شيوعًا شملت حظر أساليب

[1] وردت ردود كاملة من 113 بلدًا عضوًا بالإضافة إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

[2] تشير مدى كثافة الإدارة إلى عدد العمليات والأدوات التشريعية والتشغيلية والمؤسسية القائمة.

[3] يمكن الاطلاع على الوصف الكامل للمنهجية في الوثيقة COFI:FM/I/2024/Inf.5.

[4] تُحتسب النسب المئوية على أساس عدد البلدان الأعضاء التي ردت على الاستبيان بالنسبة إلى كل مؤشر.

وممارسات الصيد المدمرة، بما في ذلك مشاركة أصحاب المصلحة في تحديد القرارات المتعلقة بالإدارة، وتناول مصالح صغار الصيادين وحقوقهم. وتضمنت استراتيجيات إعادة تكوين الأرصدة الأكثر شيوعًا (أي عند تجاوز النقاط المرجعية) "إجراء البحوث"، و"تقييد مجهود الصيد"، و"تعزيز الرصد والمراقبة والإشراف"، و"إغلاق المصيد".

13- وفي ما يتعلق بالإنفاذ، بما يشمل الأسئلة المتعلقة باستخدام السفن ومراقبتها من خلال نظام لرصد السفن والعقوبات والجزاءات والسجلات الإلزامية للسفن ونظم الإبلاغ، بلغ متوسط الدرجات لجميع الأعضاء 0.7، إذ سجلت 70 في المائة من الأعضاء درجة 0.7 أو أعلى. وردّ 25 في المائة فقط من الأعضاء بأنه تم تطبيق نظام رصد السفن في الأسطول بأكمله، و53 في المائة في بعض أجزاء الأسطول، و22 في المائة بأنه لم يتم تطبيقه في أي جزء من الأسطول.

14- وبالنسبة إلى البيانات والبحوث، بما يشمل الأسئلة المتعلقة بمصادر البيانات المستخدمة لإرشاد إدارة مصايد الأسماك (البيانات التاريخية، والاستقصاءات المستقلة بشأن مصايد الأسماك، والتحديد والاسترداد، وغير ذلك)، بلغ متوسط الدرجات على المستوى العالمي 0.75، إذ حصل 70 في المائة من الأعضاء على درجة 0.7 أو أعلى. وعلاوةً على ذلك، أبلغ معظم الأعضاء (48 في المائة) عن وجود فجوات في البيانات من حيث حالة الأرصدة، تليها بيانات الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم و/أو بيانات الرصد والمراقبة والإشراف (37 في المائة) وبيانات النظام الإيكولوجي (34 في المائة).

15- وفي ما يخص التقديرات الموثوقة بشأن حالة الأرصدة، والتي غالبًا ما تلزم لتوجيه تدابير الإدارة وخاصة للوفاء بالتزامات الرصد والإبلاغ (مثل أهداف التنمية المستدامة[5]، واتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات المقدمة لمصايد الأسماك[6])، أبلغ 18 في المائة من الأعضاء عن أنه لا توجد (صفر) تقديرات موثوقة لحالة الأرصدة، في حين أفاد 22 في المائة من الأعضاء أن هناك تقديرات موثوقة لحالة 81 في المائة على الأقل من الأرصدة.

16- وأجاب سبعة وثمانون في المائة من الأعضاء بوجود مصايد أسماك صغيرة النطاق في بلدانهم، ولكن المعلومات عن حجم مصايد الأسماك الصغيرة النطاق والقيمة المستمدة منها والأشخاص العاملين فيها شحيحة، مما يشير إلى نقص في بيانات مصايد الأسماك الصغيرة النطاق، ولا سيما المعلومات الاجتماعية والاقتصادية. وفي ما يتعلق بإدارة مصايد الأسماك الصغيرة النطاق، أجاب معظم الأعضاء بأن لديها قوانين أو لوائح تنظيمية أو سياسات وخطط أو استراتيجيات لإدارة هذه المصايد.

17- وباختصار، تسلّط ردود الأعضاء الضوء على ضرورة بذل جهود إضافية بشأن جميع مكوّنات إدارة مصايد الأسماك المشار إليها ضمن استبيان المدونة. ويتوقف نطاق هذه الجهود وطبيعتها على الإقليم والبلد ونوع مصايد الأسماك، مما يتطلّب اتباع نهج مخصص لتصميم وتنفيذ الأدوات والعمليات من أجل ضمان فعالية إدارة مصايد الأسماك.

18- وعمومًا، فيما يتمتع استبيان المدونة ببعض نقاط القوة، مثل الشمولية العالمية والتحديثات الدورية، فإنه لا يبدو كافيًا تمامًا لتلخيص مدى كثافة إدارة مصايد الأسماك العالمية والممارسات الحالية ذات الصلة، وخاصة لتقييم الفعالية، وللتمييز بين ممارسات الإدارة في مصايد الأسماك الكبيرة والصغيرة النطاق. ويعدّ هذا النوع من المعلومات أمرًا بالغ الأهمية لوضع نُهُج فعالة ومصمّمة خصيصًا للغرض المتوخى كما هو موضّح أعلاه.

[5] تشير إلى المقصد 14-4-1 من مقاصد هدف التنمية المستدامة 14: "نسبة الأرصدة السمكية الموجودة ضمن المستويات المستدامة بيولوجيًا".

[6] يشير إلى اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات المقدمة لمصايد الأسماك، الذي يحظر تقديم إعانات لصيد الأسماك أو لأنشطة ذات صلة بصيد الأسماك في ما يتعلق بأحد الأرصدة السمكية التي تتعرض لاستغلال مفرط على نحو ما يحدده بلد عضو ساحلي أو إحدى المنظمات/الترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك ضمن نطاق اختصاصها.

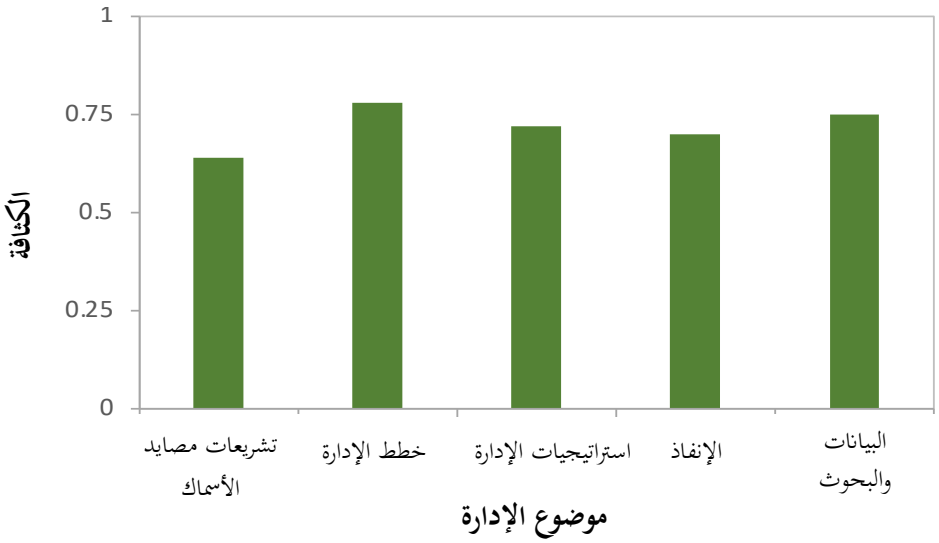

الشكل 1– موجز ردود الأعضاء على مواضيع محددة تتعلق بالإدارة ومدى كثافتها. ويتراوح المتوسط العالمي لكل موضوع بين 0.64 و0.78، مما يشير إلى أنه لا تزال هناك حاجة إلى بذل جهود في مجال تنفيذ مختلف مكوّنات إدارة مصايد الأسماك.

ثالثًا– الممارسات الحالية في مجال إدارة مصايد الأسماك

19- أدى الاستغلال المفرط والإدارة الضعيفة أو غير السليمة لموارد مصايد الأسماك إلى تقويض سلامة الأرصدة مع حدوث تأثير خطير على التنوع البيولوجي والأمن الغذائي وسبل كسب العيش. وبناءً على تقييم منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة)، في عام 2019، كان حوالي 64.6 في المائة من الأرصدة السمكية البحرية الخاضعة للتقييم في العالم ضمن المستويات البيولوجية المستدامة، على الرغم من تدهورها بنسبة 1.2 في المائة مقارنة بعام 2017. وعند قياسها بأحجام المصيد، مثلت الأرصدة المستدامة بيولوجيًا حسبما حددته المنظمة[7] 82.5 في المائة من عمليات إنزال المصايد للأرصدة المقدرة الخاضعة لرصد المنظمة في عام 2019، وهو تحسّن بنسبة 3.8 في المائة قياسًا إلى التقييم السابق. وهذا يتسق هذا الأدلة على أن الأرصدة السمكية الأكبر حجمًا ذات قيمة سوقية أعلى تُدار بشكل أفضل وأن هذه الإدارة تحقق نتائج إيجابية.

20- ولكن الوضع يبعث على قلق أكبر في المناطق التي توجد فيه نظم إدارة مصايد الأسماك أقل تطورًا، والتي تسجّل في المتوسط معدلات صيد أكبر بثلاث مرات ولديها نصف الوفرة مقارنة بالمناطق التي لديها نظم إدارة أكثر تطورًا[8]،[9]. وفي ما يتعلق بمصايد الأسماك البحرية والداخلية الصغيرة النطاق، غالبًا ما يكون هناك نقص في المعلومات عن حالة الأرصدة واستدامتها على المستويين الإقليمي والعالمي.

[7] https://www.fao.org/3/i2389e/i2389e.pdf
[8] https://www.nature.com/articles/s41559-017-0179
[9] https://www.pnas.org/doi/10.1073/pnas.1909726116

21- وبالنسبة إلى معظم مصايد الأسماك، هناك نقص في المعرفة بشأن حالة الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية. وينطبق هذا الأمر حتى على مصايد أسماك كثيرة تُعتبر حالة أرصدتها معروفة. وإن إعداد عمليات بسيطة وفعالة من حيث التكلفة لتقييم الحالة الاجتماعية والاقتصادي لمصايد الأسماك، تتكامل مع تقييم الحالة البيولوجية أو الإيكولوجية، ضروريٌ إذا ما أردنا إدارة مصايد الأسماك لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيولوجية.

22- وإن إدارة مصايد الأسماك عملية معقدة ينبغي أن تكون متعددة التخصصات من حيث دعم الإطار العِلمي والمعرفي وأهدافه على السواء، مع مراعاة الحفاظ على الموارد، والتداعيات الاقتصادية الناجمة عن استراتيجيات الإدارة البديلة، والسياق الاجتماعي الذي تُتخذ ضمنه القرارات المتعلقة بالإدارة. ويمكن أن تختلف الأهمية النسبية المسندة لهذه الاعتبارات المتنوعة بشكل كبير في بيئات كثيرة.

23- وطوال معظم فترات القرن العشرين، تركزت أهداف إدارة مصايد الأسماك حول زيادة العائد من مصايد الأسماك الطبيعية إلى أقصى حد. وفي الجزء الأخير من القرن العشرين وفي القرن الحادي والعشرين، تطورت تدريجيًا رؤية أوسع نطاقًا عن أهداف إدارة مصايد الأسماك. وبدأت الأهداف المعلَنة المتعلقة بالإدارة تشمل الحد من مخاطر الصيد المفرطة للأرصدة المستهدفة وحماية التنوع البيولوجي لكلٍ من الأرصدة المستهدفة والنظم الإيكولوجية البحرية الأوسع التي تدعم تلك الأرصدة وكذلك سبل كسب العيش. وفي ما يتعلق بمصايد الأسماك الداخلية، تتزايد الدعوة إلى الانتقال نحو الإدارة المتكاملة لمستجمعات المياه أو الأحواض، مع الإقرار بتأثير عوامل خارج القطاع (مثل الري والطاقة الكهرومائية). وانطوت هذه التغييرات على تزايد الاعتراف بالنُهج الاحترازية وتنفيذها، وتوسيع نطاق الأهداف المتعلقة بالإدارة لتشمل بصورة متزايدة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك خلق فرص كسب العيش، وإتاحة المغذيات للاستهلاك البشري، وحقوق العمل. وتتجسد مجموعة هذه الأهداف الأوسع نطاقًا في نهج النظام الإيكولوجي لمصايد الأسماك.

24- وغالبًا ما تستلزم تدابير إدارة مصايد الأسماك تنفيذ أدوات ولوائح تنظيمية متعددة، منها على سبيل الذكر لا الحصر، مراقبة المدخلات (مثل تحديد جهود الصيد) والمخرجات (مثل حصص المصيد)، والاستراتيجيات المكانية و/أو الزمانية للصيد (مثل المناطق التي يُحظر فيها الصيد، والصيد بالتناوب) وقواعد مراقبة الصيد (مثل إغلاق مصيد أسماك معين بعد بلوغ حصص المصيد). ولكن التدابير الأنسب أو الأجدى المتعلقة بالإدارة تختلف باختلاف الأصناف، وفقًا لسمات تاريخ حياتها (مثل الأصناف القاعية مقابل الأصناف السطحية)، وكذلك بين أنواع مصايد الأسماك (مثل الأنواع الكبيرة النطاق مقابل الصغيرة النطاق)[10]. وهذه التدابير الإدارية لا تستبعد بعضها بعضًا، وغالبًا ما يتعين تنفيذها في آن واحد لزيادة فعالية إدارة مصايد الأسماك[11].

25- وبغض النظر عن الممارسات والأدوات والتدابير السارية المتعلقة بالإدارة، فإن توافر البيانات والمعلومات التمثيلية ذات النوعية الجيدة حول مصايد الأسماك التي تتعين إدارتها والقدرات البشرية على تحويلها إلى معرفة قابلة للتنفيذ ومشورة خاصة بالإدارة هي عناصر حاسمة في تحقيق الإدارة الفعالة والقائمة على الأدلة. وغالبًا ما تكون البيانات و/أو القدرات المتعلقة بمعظم مصايد الأسماك على مستوى العالم، ولا سيما تلك في البلدان الأقل نموًا ومصايد الأسماك البحرية والداخلية الصغيرة النطاق، محدودة بسبب قلة الموارد البشرية والمالية والتقنية المتاحة. وهناك أمثلة متعددة تم فيها حلّ التحديات المرتبطة بالحصول على المعلومات والقدرات اللازمة لإدارة مصايد الأسماك، بما في ذلك استخدام المعرفة التقليدية أو المحلية في مجال

[10] على سبيل المثال، في حين أن حقوق استخدام الأراضي في مصايد الأسماك قد تكون خيارًا فعالًا للموارد المستقرة ذات القيود الحدودية المتميزة، فإن هذه الاستراتيجية في أغلب الأحيان غير مجدية بالنسبة إلى أصناف التونة الكثيرة الارتحال.

[11] https://link.springer.com/article/10.1023/A:1008829909601

مصايد الأسماك، وإعداد برامج جمع البيانات المجتمعية، والتدريب على تنظيم البيانات وإدارتها وتفسيرها، واستخدام المؤشرات التجريبية أو أساليب التقييم ذات البيانات المحدودة، ضمن جملة أمور أخرى.

26- وفي حين أن تصميم وتنفيذ أدوات وترتيبات الإدارة الأنسب هما جانبان رئيسيان للإدارة الفعالة لمصايد الأسماك، فإنه من المهم أيضًا الإقرار بضرورة بناء القدرات المؤسسية لإسداء المشورة الإدارية القائمة على العلوم، وللامتثال والإنفاذ، ورصد التوصيات.

27- وعندما يتعلق الأمر بإدارة مصايد الأسماك البحرية التي تستغل أرصدة سمكية مشتركة أو متداخلة أو في أعالي البحار، فإن التعاون الدولي الذي تيسره المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك والأجهزة الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك أمر أساسي. وتتخذ عدة منظمات إقليمية لإدارة مصايد الأسماك خطوات في سبيل تنفيذ نهج النظام الإيكولوجي لمصايد الأسماك، الذي يتضمن اعتماد النهج التحوطي، وتعزيز الشفافية، وترسيخ الامتثال. ولكن ينبغي الترويج لمزيد من الاهتمام، ولا سيما تعزيز التعاون عبر المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك والأجهزة الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، للنهوض باستدامة مصايد الأسماك في استغلال هذه الموارد.

28- وإن فهم التقدم أو الافتقار إلى فعالية إدارة مصايد الأسماك مهمّ لأنه يساعد على تحديد الموارد الإضافية وإيلاء الأولوية إليها وعلى تقديم الدعم اللازم للإدارة الفعالة لجميع مصايد الأسماك. ومنذ اعتماد المدونة والصكوك ذات الصلة، سُجِّل مستوى متزايد من الفهم للظروف التي تؤثر على أداء نهج وتدابير إدارة مصايد الأسماك، بما في ذلك من خلال الاستعراضات المختلفة التي تجريها منظمة الأغذية والزراعة والمؤسسات الأكاديمية وغيرها من المنظمات. وبالإضافة إلى ذلك، استُحدثت أدوات محددة لتقييم أداء الإدارة ورصده وفقًا لمختلف النُهج. فعلى سبيل المثال، تقدم المنظمة حاليًا تقديرات واتجاهات لحالة الأرصدة كمقياس لاستدامة مصايد الأسماك البيولوجية. ولكن لا يوجد في الوقت الحاضر أي إطار عالمي لرصد كثافة وفعالية نظم الإدارة على المستويين الإقليمي والعالمي رصدًا منهجيًا. وعلاوة على ذلك، ليس هناك أي حساب شامل لعدد مصايد الأسماك الخاضعة لنظم الإدارة على المستوى العالمي.

رابعًا– التحديات والفرص في إدارة مصايد الأسماك البحرية والداخلية الصغيرة النطاق

29- فيما تنطبق الأدوات الأساسية لإدارة مصايد الأسماك مبدئيًا على جميع مصايد الأسماك بصرف النظر عن نطاقها وطبيعتها، فقد تطورت الممارسات الحالية في إدارة مصايد الأسماك الصغيرة النطاق لمعالجة التحديات والفرص الفريدة المرتبطة بهذه المصايد (على سبيل المثال، في أحيان كثيرة بقيمة إجمالية منخفضة للإنتاج، وعمليات إنزال نائية ومتفرقة، وعمليات متعددة الأصناف ومتعددة المعدات). وعلاوةً على ذلك، يتعين على مصايد الأسماك في البلدان ذات الموارد البشرية والمالية والتقنية المحدودة أن تعتمد أطرًا وتدابيرَ للإدارة يمكن الالتزام بها بشكل واقعي. وفي نهاية المطاف، في هذه الحالات التي تكون فيها نظم الإدارة المركزية ضعيفة، يمكن إدارة مصايد الأسماك بفعالية من خلال ترتيبات تشاركية بما يشمل الإدارة المشتركة وحقوق الحيازة والوصول، على النحو المطلوب في الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر (الخطوط التوجيهية لضمان استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق).

30- وتشير التقديرات إلى أن مصايد الأسماك الصغيرة النطاق تتيح ما لا يقل عن 40 في المائة (36.9 مليون طن) من مصايد الأسماك العالمية وتقدم مساهمات مباشرة في إمدادات التغذية اليومية ورفاه حوالي 226 مليون نسمة. وعلى الصعيد العالمي، تعتمد سبل كسب عيش شخص واحد من كل اثني عشر شخصًا، نصفهم تقريبًا من النساء، اعتمادًا جزئيًا على الأقل[12] على صيد الأسماك الصغير النطاق، على سبيل المثال، مما يولّد ما يقدر بنحو 44 في المائة (77.2 مليار دولار أمريكي) من إجمالي القيمة الاقتصادية لمصايد الأسماك[13].

31- ومن المسلَّم به تمامًا أن إدارة مصايد الأسماك على أساس المعلومات العلمية الكمية، وتقييمات الأرصدة وتدابير مراقبة المخرجات (مثل إجمالي المصيد المسموح به) التي أرست أساس إدارة مصايد الأسماك في شمال الكرة الأرضية وفي العديد من مصايد الأسماك الكبيرة النطاق، لا تنطبق في أحيان كثيرة على مصايد الأسماك الصغيرة النطاق المتعددة الأصناف والمتعددة المعدات، والتي تتسم بمجموعات متنقلة أو موسمية من الصيادين، وعادةً ما تكون محدودة البيانات والقدرات. ولذلك، أدى اتباع هذا الشكل من الإدارة في حالات كثيرة إلى تأخير عمليات إدارة مصايد الأسماك على أساس الأهداف المتفق عليها ودعمها بالبحوث من أجل المساعدة على صياغة السياسات.

32- وبالإشارة إلى التحديات المرتبطة بهذه النُهج التقليدية بدرجة أكبر لإدارة مصايد الأسماك، ولا سيما في البلدان النامية، تُنفَّذُ طائفة من العمليات والأدوات البديلة في الكثير من مصايد الأسماك الصغيرة النطاق، بما في ذلك برامج جمع البيانات المجتمعية واستخدام المعرفة الإيكولوجية التقليدية والتقييمات التجريبية وقواعد مراقبة المصيد، وتدابير مراقبة المدخلات المفروضة ذاتيًا، مثل عمليات الإغلاق المكانية والزمانية، والقيود على المعدات والمجهود والحد الأدنى للأحجام، ضمن جملة أمور أخرى.

33- وعلاوةً على ذلك، تزايدت اللامركزية والمشاركة على مستوى المجتمع المحلي (أي الإدارة المشتركة) في العقود الأخيرة. ورغم أن الحلول الواحدة التي تناسب الجميع ليست واقعية، فقد ثَبُتَ أنه عندما تكون هناك سمات معينة، مثل الأطر المؤسسية المناسبة والقيادة القوية والتماسك الاجتماعي، يمكن للإدارة المشتركة أن تؤدي إلى تحسين النتائج الإيكولوجية والاجتماعية والمؤسسية[14]. وكما هو الحال مع الترتيبات الإدارية الأخرى، لا بد من تقييم الإدارة المشتركة ورصدها وتعزيزها من أجل ضمان فعاليتها.

34- ويشكّل منح الصيادين حقوق الحيازة والوصول والانسحاب (من قبيل الحق في الوصول إلى مناطق الصيد والحق في صيد الأسماك منها) أساس الإدارة العادلة والفعالة لمصايد الأسماك الصغيرة النطاق. ويكتسب هذا الأمر أهمية كبيرة لأن مصايد الأسماك الصغيرة النطاق غالبًا ما تقع في مناطق فيها تداخلات أو منازعات محتملة بشأن ولايات إدارة الموارد واستخدامها/المصلحة فيها (مثل السياحة، والحفاظ على البيئة، والموانئ). وفضلًا عن ذلك، عندما يُمنح الصيادون أيضًا حقوق الإدارة والاستبعاد والنقل عبر الحدود[15]، إلى جانب الهياكل المؤسسية الداعمة، فإنهم يصبحون أكثر تمكينًا إلى حد كبير لإدارة مصايد الأسماك الخاصة بهم.

---

[12] تشير عبارة "المعتمدون جزئيًا على الأقل" إلى الأشخاص العاملين في مصايد الأسماك الصغيرة النطاق، أو المشاركين في أنشطة الكفاف أو المعتمدين جزئيًا على الأقل على أي من هذه الأنشطة. انظر الوثيقة COFI:FM/I/2024/Sbd.1.

[13] تشير هذه الأرقام إلى متوسط الأرقام المسجّلة في الفترة 2013-2017. انظر: https://www.fao.org/3/cc4576en/cc4576en.pdf

[14] https://www.nature.com/articles/nature09689

[15] الإدارة هي الحق في تنظيم أنماط الاستخدام الداخلي وتحويل الموارد عن طريق إجراء تحسينات. وأما الاستبعاد فهو الحق في تحديد مَن سيتمتع بحق الوصول، وكيفية يمكن نقل هذا الحق. والنقل هو الحق في بيع أو تأجير أحد الحقين المذكورين آنفًا أو الحقين كليهما في الاختيار الجماعي. https://www.fao.org/3/cc4576en/cc4576en.pdf

35- ويفترض إدراج نهج واحد أو أكثر من هذه النُهج إجراء مقايضات سياسية ووجود ظروف تمكينية (مثل الإطار التشريعي والقدرات المؤسسية).

36- وبالإضافة إلى ذلك، تنطبق معظم التحديات والفرص المذكورة أعلاه على مصايد الأسماك الداخلية. غير أن مصايد الأسماك الداخلية تعمل في أحيان كثيرة في مسطحات مائية حيث قد لا تكون نظم إدارة المياه والبنية التحتية السائدة مخصصة لمصايد الأسماك أو لا تشملها بصفة محددة. وعلاوةً على ذلك، فإن مصايد الأسماك الداخلية معرضة كثيرًا لتأثيرات القطاعات الأخرى، بما في ذلك الزراعة أو الصناعة أو التوسّع الحضري. ويمكن لتغيير بيئات مصايد الأسماك من أجل تحقيق أهداف قطاعية أخرى أن يقوّض الإدارة الوظيفية لمصايد الأسماك، مما يشير إلى الحاجة إلى إدارة متكاملة للمياه.

37- ويمكن الاطلاع على لمحة عامة مفصّلة أكثر عن جميع هذه القضايا بالإضافة إلى أمثلة ذات صلة في الوثائق COFI:FM/I/2024/Inf.6 وCOFI:FM/I/2024/Inf.7 وCOFI:FM/I/2024/Sbd.1.

خامسًا– الاستنتاجات

38- ينبغي أن تعمل نظم الإدارة وأطر الحوكمة والقدرات المؤسسية ذات الصلة بفعالية بحيث تتسنّى صيانة موارد مصايد الأسماك عند مستويات إنتاجية، ودعم تحقيق المنافع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتغذوية ضمن نهج النظام الإيكولوجي لمصايد الأسماك، مع الإقرار صراحةً بمقايضاتها.

39- وهناك تنوع واسع في مصايد الأسماك ونظم الإدارة حول العالم، مما يستلزم اتباع نهج منظّم لوصف هذه النظم وتوثيقها ورصدها. وإن فهم كيفية إدارة مصايد الأسماك في مختلف أنحاء العالم، وكيفية تغيّر ذلك بمرور الوقت، وما هي التحديات والفرص في سياقات مصايد الأسماك والسياقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المحددة، وما هي الجوانب المحددة لنظم إدارة مصايد الأسماك التي تتطلّب تحسينات في أقاليم أو بلدان مختلفة، أمر أساسي لتحقيق الإدارة الفعالة لمصايد الأسماك. وفي هذا الصدد، توجد المنظمة في وضع جيد يسمح لها بجمع هذه المعلومات ومعالجتها وتحليلها بهدف إصدار توجيهات لتصميم إدارة مصايد الأسماك الفعالة والمخصصة ووضعها موضع التنفيذ.

40- ومع أن مصايد الأسماك الصغيرة النطاق مهمة للأمن الغذائي والتغذية وسبل كسب العيش، لا يزال معظمها غير مُدار بسبب عدم كفاية الموارد اللازمة للرصد والإدارة، فضلًا عن سوء فهم ما يجعل إدارة مصايد الأسماك البحرية والداخلية ناجحة في سياقات اجتماعية واقتصادية وثقافية مختلفة. ويمكن للإدارة التشاركية، بما فيها الإدارة المشتركة وحقوق الوصول، أن تحفز إشراف الصيادين، بما يؤدي إلى نظم إدارة أكثر فعالية.

41- ويعدّ الوصول إلى بيانات جيدة النوعية أمرًا أساسيًا لتحقيق إدارة فعالة وقائمة على الأدلة. ولذلك، ينبغي تحسين آليات توليد البيانات والوصول إليها المتعددة الأبعاد (مثل البيئة والاجتماعية والاقتصادية والجنسانية) والفعالة من حيث التكلفة من خلال تكييف الأمثلة الناجحة الموجودة حاليًا وتوسيع نطاقها وإضفاء الطابع المؤسسي عليها لنقل مصايد الأسماك من حالة فقر في البيانات إلى حالة غنية بالمعلومات.

42- ويمكن لرصد كيفية تنفيذ إدارة مصايد الأسماك ومدى فعاليتها أن يساهم في تحقيق الأهداف المرجوة في فهم ما إذا كانت المدخلات والجهود المبذولة والإجراءات المتخذة والميزانيات المخصصة لنظم إدارة مصايد الأسماك تحقق النتائج المتوخاة. ويمكن أن يساعد أيضًا على تحديد التحديات والاحتياجات ذات الصلة، ودعم إعداد برامج لتنمية القدرات محددة

الأهداف وطويلة الأجل، بما يتوافق مع الهدف الوارد في خارطة طريق التحوّل الأزرق المتمثل في ضمان وضع مائة في المائة من مصايد الأسماك البحرية والداخلية تحت الإدارة الفعالة لضمان أرصدة سليمة وتأمين سبل عادلة لكسب العيش.